إستراتيجية إعادة الإعمار في مراحل الانتقال الديمقراطي: دراسة تحليلية لمجموعة من المتغيرات الكُلية المترتبة عن الوضع في ليبيا منذ 2011م.

The Strategy of Reconstruction in the Transition of Democracy:

Analytical Study of a macroeconomic variables from the Situation in Libya since 2011.

Available online at <https://www.maspolitiques.com/ojs/index.php/ajps/article/view/195>

أ. قادير إسماعيل
د. بن قانة إسماعيل
جامعة الجزائر 3
جامعة ورقلة

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على واقع سياسات إعادة الإعمار في بلدان الانتقال الديمقراطي، متخذةً من الحالة الليبية كنموذج للدراسة والتحليل، حيث شهدت هذه الأخيرة ومنذ العام 2011 حراكا اجتماعيا أدى إلى تغيير في طبيعة البنى السياسية، الاجتماعية الأمنية والاقتصادية.

وبالتزامن مع تكاثف الجهود الدولية والإقليمية لحل النزاع في ليبيا فقد تزايد في المقابل الاهتمام بموضوع "إعادة الإعمار" سواء على مستوى الفكر أو الممارسة، كون أن إعادة الإعمار هي مرحلة أساسية في عملية إدارة النزاعات وتحقيق السلم والأمن الدوليين.

الكلمات المفتاحية : الحراك الاجتماعي، إعادة الإعمار، الانتقال الديمقراطي، البناء الاقتصادي، الأمن.

Abstract:

This paper aims to shed light on the reality of reconstruction policies in the countries of democratic transition, taking the Libyan situation as a model for study and analysis. Since 2011, it has witnessed a social movement that has changed the nature of political, social, security and economic structures.

Concurrently with the intensification of international and regional efforts to resolve the conflict in Libya, the issue of "reconstruction" has increased; both at the level of thought and practice, since reconstruction is an essential stage in the process of conflict management and international peace and security.

Keywords:

Social mobility, Reconstruction, Democratic transition, Economic construction, Security.

مقدمة:

مع مطلع العام 2011م، شهدت المنطقة العربية (مصر، تونس، ليبيا، سوريا...) حراكاً اجتماعياً أدى إلى تغيير النظم السياسية القائمة وفرض مرحلة جديدة للانتقال الديمقراطي، مع الاختلاف في الطرق والآليات والظروف الناتجة عن خصوصية كل بلد.

إلا أنّ الرهان المشترك خصوصاً في الدول التي تشهد نزاعاً مسلحاً هو السياسات المتعلقة بإعادة البناء والإعمار، ونظراً للوضع الأزماتي الذي تشهده ليبيا فإن هذه الورقة البحثية تحاول تقديم رؤية موضوعية وعملية لإعادة أعمار ليبيا انطلاقاً من التحليل الموضوعي لمعطيات البيئة الداخلية والخارجية الراهنة.

أهمية الدراسة وأهدافها:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كون أن مسألة "إعادة الإعمار في ليبيا" تُعد من القضايا المحورية الراهنة التي يُثار حولها النقاش سواء على المستوى الأكاديمي أو الممارساتي، خصوصاً بعد في ظل الجهود الدولية والإقليمية الهادفة إلى حل هذا النزاع من جهة، كما أنّ هذا الموضوع يُعد من أبرز التحديات التي تواجه مستقبل ليبيا من جهة أخرى، وهو ما يتطلب ضرورة تضافر الجهود من أجل الوصول إلى توافق سياسي ووضع خطط موضوعية لإعادة الإعمار.

وعليه فالدراسة ترنو إلى تحليل معطيات الواقع الليبي من أجل بلورة إستراتيجية موضوعية لإعادة البناء والإعمار، وذلك من خلال النقاط التالية:

-تحديد الإطار النظري والمفاهيمي المتعلق بسياسات إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد النزاعات.

-توصيف وتحليل المشهد الليبي منذ العام 2011 ومدى انعكاسات ذلك على مختلف المستويات (سياسياً، أمنياً، اقتصادياً واجتماعياً).

-العمل على تقديم رؤية عملية واضحة لإعادة الإعمار بما يتماشى وخصوصية الوضع الليبي.
إشكالية الدراسة وفرضياتها:

تحاول هذه الورقة البحثية معالجة الإشكال التالي:

ماهي الانعكاسات النبئية المترتبة عن الوضع في ليبيا منذ العام 2011م؟، وكيف يُمكن وضع إستراتيجية عملية لإعادة الإعمار تُراعي مختلف متطلبات العملية التنموية (اقتصاديا، مؤسساتياً، اجتماعيا وحضاريا)؟.

وينبثق عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية هي:

-ماهو واقع جهود إعادة إعمار ليبيا اليوم؟.

-ماهي التحديات التي تواجه سياسة إعادة الإعمار فيها؟.

-من هي الجهات المسؤولة عن إعادة إعمار ليبيا؟.

-ما مدى جاهزية الوضع الداخلي الليبي لإعادة البناء والإعمار؟.

من هذه الإشكاليات يمكن أن تنطلق الدراسة من افتراض عاد مفاده أنه لا يُمكن تصوّر سياسة لإعادة الإعمار ليبيا بمعزل عن الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والنمط الحضاري، وبذلك لابد أن تتضمن أي سياسة لإعادة الإعمار رؤية شاملة لمختلف هذه الأبعاد.

منهجية الدراسة وأدوات التحليل:

تقتضي معالجة الإشكالية المطروحة ضرورة استخدام مجموعة من المناهج المركبة، تأخذ بعين الاعتبار كل أبعاد الدراسة وسياقاتها المختلفة وهي كالتالي:

أ- منهج التحليل الاستراتيجي SWOT :

يسمح هذا المنهج بتشخيص مشكلة الدراسة وتحليل مختلف أبعادها والبيئة التي تتحكم فيها، وصولاً إلى صياغة الرؤى المستقبلية من خلال:

01/ تحليل البيئة الداخلية: من خلال إيجاد نقاط القوة والضعف، وتحليل تأثيراتها المختلفة، واستخراج نقاط القوة Strengths ونقاط الضعف Weaknesses.

02/ تحليل البيئة الخارجية: من خلال البحث في الظروف الإقليمية والدولية المحيطة والتي تسهم بشكل مباشر في صياغة وإعداد وتمويل عملية إعادة الإعمار، وتُشير إليها بالفرص Opportunities والتحديات Challenges.

ب- منهج التحليل الهيكلي - البنوي :

يساهم هذا المنهج في فهم بنية وهيكل النسق الدولي ومكانة النظم السياسية المحلية فيه في الحالة محل الدراسة، من خلال تحليل مختلف البنى والمتغيرات المشكلة لها والمؤثرة فيها.

ت- المنهج الإحصائي :

وذلك من خلال توظيف البيانات المتعلقة بمؤشرات الاقتصاد الليبي وتحويلها إلى معطيات رقمية في شكل جداول وأشكال بيانية.

الإطار النظري: استراتيجيات إعادة الإعمار: مقارنة معرفية وفق تصورات نظرية مختلفة

أولاً: إعادة الإعمار: ضبط المفهوم، المراحل والأسس

تبلور مفهوم "إعادة الإعمار" من خلال تداخل مجموعة من الجهود الأكاديمية في مختلف العلوم

العلوم، بدءاً من الاقتصاد والعلوم السياسية والسيكولوجية والانثروبولوجيا وغيرها وهو ما يسمى منهجياً

"بالتجاسر المعرفي ما بين التخصصات". (1) L'interdisciplinarité

وعليه فقد تعدد وجهات نظر الباحثين حول إيجاد تعريف محدد لإعادة الإعمار، وذلك بالنظر الى المداخل النظرية المتعددة، وقبل عرض بعض التعاريف الواردة في هذا الإطار، فإن الباحث يرى بان عملية إعادة الإعمار هي جزء أساسي من مسيرة حل النزاع وتحقيق السلام الشامل، وبذلك لا يمكن لسياسات إعادة الإعمار أن تكون لاحقة لجهود حل النزاع، وإنما تتماشى وهذه الجهود، ويستند الباحث في تصوره هذا إلى أفكار العديد من المفكرين اللذين اعتبروا أن حل النزاع وإعادة الإعمار هما مرحلتان متداخلتان(2).

شكل رقم: 01

مسار حل النزاعات المسلّحة

المصدر: من إعداد الباحث .

ومن بين أبرز التعاريف الواردة بخصوص "إعادة الإعمار" نعرض مايلي:

□ تعريف هيئة الأمم المتحدة:

تعرف هيئة الأمم المتحدة إعادة الاعمار على أنها: « عملية بذل جهود شاملة لتحديد ودعم الهياكل التي من شأنها توطيد السلام والدفع بالشعور بالثقة والرفاهية بين الناس، من خلال عقد اتفاقات إنهاء الحروب، وقد تشمل هذه العملية نزع السلاح للأطراف المتحاربة واستعادة النظام وإعادة اللاجئين

وتوفير الخدمات الاستشارية والفنية ودعم تدريب موظفي الأمن ومراقبي الانتخابات، والدفع بجهود حماية حقوق الإنسان والإصلاح المؤسسي» (3).

□ تعريف البنك الدولي:

يعرّف البنك الدولي إعادة الاعمار على أنها: « عملية تقديم الدعم لعملية التحول من الصراع إلى السلام من خلال إعادة بناء البلد اجتماعيا واقتصاديا» (4).

□ تعريف الإتحاد الإفريقي:

يعرّف الإتحاد الإفريقي إعادة الإعمار والتنمية على أنها: « وسيلة تعزيز وترسيخ السلم وتشجيع النمو والتنمية المستدامة في الدول الخارجة من الصراعات» (5).

□ تعريف جيمس دوبينز:

يعرّف "دوبينز" إعادة الإعمار بقوله: « هي استخدام القوة العسكرية في أعقاب الصراع، وذلك من أجل دعم عملية الانتقال الدائم للديمقراطية» (6).

□ تعريف أمارتيا صن:

ويُعرفها "صن" بقوله: « هي الإزالة التدريجية لكل أشكال العنف والإحتلال ودعم الحرية والإستقرار» (7).

ما نستشفه من خلال هذه التعاريف السابقة أن عملية إعادة الإعمار ترتبط عمليا بثلاث استراتيجيات أساسية هي:

1. حفظ السلام: Peace Keeping

تعمل هذه الاستراتيجية تحت لواء البند السادس من ميثاق الأمم المتحدة، وتهدف أساسا الى ضمان توفير البيئة المناسبة لمنع تكرار النزاع، وفيها تتم جهود الوساطة بين الأطراف المتنازعة وتسهيل

عملية الاتصال فيما بينهم، ونشر قوات حفظ السلام، والعمل على إعادة بناء المؤسسات الأمنية ودعم المجتمع المدني(8).

2. تحقيق السلام: Peace Making

تعمل هذه الاستراتيجية تحت لواء البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة، حيث يتم تحقيق السلام في هذه المرحلة بشكل قسري، وحتى بدون موافقة أطراف النزاع وذلك خدمة للصالح العام من خلال دعم الاقتصاد وبناء مؤسسات الدولة، وهو ما يجعل هذه الاستراتيجية تتداخل مع استراتيجية حفظ السلام(9).

3. بناء السلام: Peace Building

تتم عملية بناء السلام من خلال التنسيق بين الإستراتيجيتين السابقتين، بحيث تُصبح العملية في هذه المرحلة تهدف الى إعادة البلد الى وضعه الطبيعي الأولي وهو السلام، وبذلك تكون هذه الاستراتيجيات الثلاث (حفظ السلام، تحقيق السلام وبناء السلام) هي جزء من الاستراتيجية الشاملة لإعادة الإعمار(10).

من خلال هذه التعاريف السابقة يمكننا أن نُحدد تعريفاً إجرائياً نختص به هذه الورقة البحثية، وهو كالتالي: « هي عملية سياسية، اقتصادية ومجتمعية تقودها المجموعة الدولية الفاعلة بهدف دفع بلد معين من حالة النزاع وعدم الاستقرار الى حالة السلام، وذلك من خلال الملائمة بين أربعة عناصر أساسية هي: تحقيق الأمن، تحقيق دولة القانون، تحقيق الحكم الراشد وتحقيق القدرة الاقتصادية. شريطة أن يتم توثيق ذلك في اتفاقية للسلام وضمان تنفيذها والالتزام بها. »

لكن الواقع والممارسة الدولية يفرضان على مجمل هذه الأفكار بعض الأسئلة المحورية والتي تُعد في حد ذاتها عاملاً حاسماً في نجاح تبلور سياسة "إعادة الإعمار" وهي: من يُنظم هذه العملية؟ وكيف تتم؟ ولمصلحة من؟ ومن يُمولها؟(11).

ويرى العديد من الخبراء أن هذه التساؤلات في أغلبها ذات طابع مادي، إلا أن الواقع يفرض كذلك بُعداً إنسانياً تجاه إعادة الإعمار من خلال إعادة البناء الأخلاقي والحضاري للمجتمع(12).

شكل رقم: 02

الأبعاد المتعددة لإعادة الإعمار

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على:

Sorensen Bridgitte, The Post-Conflict Reconstruction: Issues and Sources.

Geneva: UNRISD War-torn Societies Project,1998.

ثانياً: المراحل والأسس المنهجية لإعادة الإعمار

هناك مرحلتين أساسيتين فيما يخص إدارة الصراع بهدف تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار، يمكن

عرضهما كالتالي:

1. /المرحلة الأولى

بناءً على التقرير الأممي الذي أعدته لجنة "كارينغي" المعنية بمنع حدوث الصراعات المميتة،

فإن استراتيجية تحقيق السلام وإعادة الإعمار تنقسم إلى قسمين رئيسيين هما: (13).

1. المنع العملي:

ويتم على المدى القصير، بحيث يشمل أنشطة صنع السلام والإغاثة والمساعدات الإنسانية.

2. المنع الهيكلي:

وهو إجراء وقائي يتم على المدى الطويل، يهدف أساساً إلى الوقاية من مسببات الصراع، وفيه تتم عمليات حفظ السلام وبناء السلام، والعمل على إعادة تهيئة البنية التحتية من أجل توفير الخدمات العامة.

ومن أجل تحقيق ذلك فإن هيئة الأمم المتحدة عادة ما تعمل على البحث عن شركاء فاعلين يعملون بشكل وثيق مع السكان المحليين، وذلك بغية تحقيق أكبر قدر ممكن من التأثير الإيجابي الذي بدوه يساهم في تحقيق الاستقرار المحلي، الإقليمي والدولي (14).

II. المرحلة الثانية

تتميز هذه المرحلة بالعمل الإجمالي المرتبط بالتنفيذ الفعلي للبرامج المترتبة عن سياسة إعادة الإعمار والتي هي جزء من الاتفاق الشامل للسلام، وبالتالي فهي المرحلة التي يتم فيها تحقيق الاستقرار السياسي، الأمني، الاجتماعي والاقتصادي وتحقيق متطلبات العدالة الاجتماعية والبحث في سبل التنمية المستدامة (15).

كما تجدر الإشارة إلى أن هذه المرحلة قد تشهد بعض الانتكاسات والعقبات خصوصاً فيما يتعلق بإجراءات تأسيس حكومة توافق وطني، كما يترتب على هذه الحكومة الجديدة ضرورة ضبط برنامجها السياسي والتنموي من أجل ضمان التزام الجهات الدولية المانحة والممولة لإعادة الإعمار (16).

ويحدد الباحث ثلاث إشكالات كبرى يمكن أن تواجهها هذه المرحلة هي:

- 1- الإشكالية المؤسساتية: وتتمثل في صعوبة بناء مؤسسات قادرة على إدارة الشأن العام خصوصاً المالية منها.
- 2- إشكالية عدم التوافق السياسي: وتتمثل في عدم وضوح معالم الخطاب السياسي الجديد، ومدى قدرة القادة الجدد على التحكم في مفاصل السلطة والعمل وفق القانون.
- 3- إشكالية التنسيق: وتتمثل في صعوبة تأمين قنوات الاتصال السياسي والمجتمعي على المستوى المحلي، أو الاتصال الدبلوماسي على المستوى الدولي مع مختل الجهات والهيئات الدولية.

شكل رقم: 03

الإطار العام لبناء وتنفيذ إستراتيجية إعادة الإعمار

متابعة البرنامج تقييم الأداء

المستوى الثنائي

المستوى المتعدد

مؤشر الجودة

مؤشر الفعالية

مؤشر الكفاءة

المصدر: من إعداد الباحث

E.S.Quade, Analysis of Public Decisions, New York, Rand Corporation, 1989, pp. 80-81.

ثالثاً: الهيئات الدولية المانحة والممولة لإعادة الإعمار

من بين الأسئلة التي عادة ما تُطرح حين يتعلق الأمر بإعادة الإعمار، هو ذلك السؤال - الذي أشرنا إليه سابقاً - : من يقوم بتمويل برامج إعادة الإعمار؟.

للإجابة على هذا السؤال المحوري، فإنه يجب التذكير بأن عملية إعادة الإعمار هي عملية معقدة وطويلة الأمد وتتطلب تضافر مختلف الجهود بدءاً من رسم السياسات وصولاً إلى التمويل ودفع الأموال (17).

ومن بين أهم وأبرز المؤسسات والجهات الدولية المانحة - على سبيل الذكر لا الحصر - ،

وذلك وفق مجموعتين كما يلي:

المجموعة الأولى: الهيئات الدولية المتعددة الأطراف

1- البنك الدولي: من بين الأهداف التي يعمل عليها البنك الدولي هو تمويل مشاريع إعادة الإعمار، ويتم ذلك من خلال التنسيق والتعاون مع خمس مؤسسات دولية أخرى هي:

* البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD

* المؤسسة الدولية للتنمية IDA

* مؤسسة التمويل الدولية IFC

* المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار ICSID

* وكالة ضمان الاستثمارات متعددة الأطراف .

2- بنك التنمية المتعدد الأطراف: وهو عبارة عن مجموعة من البنوك تعمل في إطار إقليمي مُحدد بالشراكة مع مجموعة البنك الدولي - سابقة الذكر -، وتضم مجموعة بنك التنمية المتعدد الأطراف أربعة بنوك إقليمية هي:

* البنك الإفريقي للتنمية.

* بنك التنمية الآسيوي.

* البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير.

* بنك التنمية المشتركة الأمريكي.

3- مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والإغاثة: يعمل هذا المكتب بالتنسيق مع هيئة الأمم المتحدة من أجل تقديم خدمات الإغاثة من خلال وضع إستراتيجية مشتركة للمساعدات الإنسانية بين مختل الشركاء والفاعلين وتعبئة الموارد الأساسية اللازمة لذلك، كما يُركز هذا المكتب على استراتيجية تعقُب الأزمات من خلال برنامج الإنذار المُبكر (18).

4-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: وهو برنامج أممي مُخصص للبحث في قضايا التنمية والديمقراطية والحد من الفقر ومكافحة تدهور البيئة...

5-صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة: يعمل هذا الصندوق على توفير المساعدات المالية والتقنية الهادفة لتعزيز دور ومكانة المرأة على مختلف الأصعدة (سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا...) (19).

6-منظمة التنمية الاقتصادية والتعاون: تتألف هذه المنظمة من (30 عضواً) وتعمل على دعم الاقتصاد العالمي من خلال إنشاء الخبرات وتحليل المعطيات وتحويلها الى أبحاث ودراسات ونشرها. المجموعة الثانية: الجهات الأحادية والثنائية الأطراف

تتمثل هذه المجموعة في جهود بعض الدول وكذا بعض المؤسسات الاستثمارية الخاصة، ومن أبرزها:

1-الوكالة الكندية للإدارة.

2-الوكالة الأمريكية للتنمية.

3-الوكالة اليابانية للتعاون الدولي.

4-الوكالة السويدية للتعاون الدولي للتنمية.

5-الإتحاد الأوروبي.

وتعمل كل هذه الهيئات بالتنسيق مع مختلف الحكومات التي تعاني من أزمات وصراعات داخلية في دولها من أجل دعم جهود السلام والإصلاح المؤسساتي ودعم برامج الصحة والتعليم وغيرها (20).

وبالإضافة إلى هذه الجهود تعمل المنظمات الدولية غير الحكومية على توفير مجموعة من الأنشطة والخدمات في فترة إعادة الإعمار وحتى أثناء فترة النزاع، وكثيراً ما تعمل مثل هذه المنظمات على تقديم برامج تعليمية وتدريبية للاجئين، ومثال ذلك ما قدمته منظمة (كيفيتا ثل كيفينا) من جهود في دعم المرأة اللاجئة في العديد من البلدان الإفريقية (21).

كما من بين أبرز الأمثلة الواقعية هو عمل منظمة الإيكواس (ECOWAS) في الغرب الإفريقي في كل من ليبيريا (2003)، وكوت ديفوار (2002) وغيرهما، حيث عملت هذه المنظمة على حل النزاعات من خلال الوساطة ودعم جهود التنمية وبناء السلام (22).

رابعاً: المداخل النظرية المفسرة لسياسة إعادة الإعمار بعد النزاعات والحروب

يُهيمن منظوران أساسيان على "البراديغم المعرفي" المؤسس لمفهوم إعادة الإعمار وهما وفق

التالي:

□ إعادة الإعمار من منظور التشبيك

1/ النظرية التوافقية:

يرى التوافقيون أن عملية إعادة الإعمار تتطلب ضرورة وجود تنسيق وتوافق بين مختلف شركاء العملية السياسية المؤثرة في مفاصل النزاع، حيث لا بد من بناء قدرات محلية ذاتية تساهم في إعادة الإعمار.

وتهدف هذه النظرية إلى تأسيس أرضية محلية لتقوية الجبهة الداخلية من أجل ضمان الاستقرار وديمومته وحمايته من أي خلاف داخلي (23).

2/ نظرية السيادة الدولية:

تعود هذه النظرية لأعمال المفكر "جون رولز" الذي يرى بأن العالم يحكمه "عقد اجتماعي" يتضمن مجموعة من الحدود والشروط المرتبطة بإدارة الحرب، ومنها ما يرتبط بإعادة الإعمار بما في ذلك الرعاية الاجتماعية وهو الأمر الذي يُبقي على الحد الأدنى لسيادة الدول (24).

□ إعادة الإعمار من منظور نقدي

يُمثّل هذا المنظور "نظرية السلام الاقتصادي"، وتنطلق هذه النظرية من معادلة مفادها أن التنمية الاقتصادية يمكنها تحقيق السلم والأمن الدوليين، على أن يتم ذلك وفق الأسس الليبرالية مثل (الخصخصة، دعم الاستثمار، الإصلاح المالي...) وبذلك يكون هذا المنظور الليبرالي هو الأساس لعملية التنمية وإعادة الإعمار، ومن شأن ذلك أن يضمن مايلي:(25)

- حماية السلام الليبرالي.

- تحقيق الرعاية والعدالة الاجتماعية.

- الإصلاح المؤسساتي (اقتصادي، سياسي).

- دعم الشركات الناشئة (الصغيرة والمتوسطة).

الإطار التطبيقي: إعادة إعمار ليبيا في ضوء الانعكاسات المترتبة عن الحراك الاجتماعي منذ 2011

أولاً: توصيف المشهد العام في ليبيا منذ العام 2011م

تشهد ليبيا منذ 2011م، حراكاً اجتماعياً ثورياً أدى إلى سقوط الدولة ونشوب صراع داخلي فيها، وبعيدا عن أسباب هذا الصراع فإن هذه الورقة البحثية ستبحث في تداعيات ذلك على البنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقوى المؤثرة في المشهد الليبي كونها هي المرتبطة بعملية إعادة الإعمار.

شكل رقم: 04

الخارطة الجيو-سياسية لليبيا

المصدر: UN Cartographic Section 2004.

المشهد السياسي:

مازال المشهد السياسي الليبي يشهد حالة من الانسداد على الرغم من جهود الوساطة الإقليمية والدولية، وذلك بالنظر إلى خصوصية الواقع الليبي ومن بينها الطبيعة القبلية للمجتمع وهشاشة مؤسسات الدولة.

تسيطر على خارطة المشهد السياسي الليبي راهنًا أربعة تكتلات رئيسية تمتلك اثنتان منها أذرعًا عسكرية تبسط سيطرتها على قرابة ثلاثة أرباع مساحة ليبيا، إضافة إلى عشرات القوى السياسية والعسكرية ذات الطابع الجهوي والقبلي أو الأيديولوجي، وهذه التكتلات هي: (26)

1- التكتل المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني

انبثقت حكومة الوفاق الوطني من مخرجات الاتفاق السياسي الليبي (27) والمنعقد برعاية أممية في ديسمبر من العام 2015م، لينتهي حالة التنازع بين الحكومة المؤقتة المنبثقة عن البرلمان الليبي بطبرق والتي يقودها عبد الله الثني وبين حكومة المؤتمر الوطني في طرابلس بقيادة خليفة الغويل. وضمّ المجلس الرئاسي تسعة أعضاء بقيادة فايز السراج .

2- تكتل الشرق (بقيادة خليفة حفتر)

يسيطر حفتر على المنطقة الشرقية في ليبيا بالتنسيق مع الحكومة المؤقتة التي يرأسها هناك عبد الله الثني، وتعتبر قوات الكرامة التي يقودها حفتر هي الذرع العسكري، والتي تمكّنت مؤخرًا من القضاء على أهم معاقل الجهاديين المتطرفين (تحديدًا أنصار الشريعة) في مدينة بنغازي الذين سيطروا عليها بعد سقوط نظام القذافي.

3- التكتل الثلاثي (الغويل - أبو سهمين - الصادق الغرياني)

يتكون هذا التكتل من القلّة من أعضاء المؤتمر الوطني (أول برلمان ليبي منتخب بعد سقوط نظام القذافي) الذين رفضوا الانضمام إلى المجلس الأعلى للدولة وفقًا لبنود اتفاق الصخيرات، معلّنين رفضهم لمعظم بنود الاتفاق السياسي الليبي بالصخيرات، ويقود هذا التوجه كل من نوري أبو سهمين، آخر رئيس للمؤتمر الوطني قبل حلّه، وخليفة الغويل، رئيس حكومة الإنقاذ الوطني المنبثقة عن المؤتمر

الوطني، إضافة إلى مفتي ليبيا السابق، الصادق الغرياني، ويعتبر هذا الثلاثي (الغويل-أبو سهمين-الغرياني) أن حكومة الوفاق الوطني حكومة وصاية دولية تم فرضها على الليبيين.

4-تكتل أنصار النظام السابق

من الناحية القانونية تم إقصاء كل الموالين للنظام السابق وذلك بعد صدور قانون العزل السياسي.

أمّا من الناحية العملية فإن هؤلاء الأنصار ومنذ أواخر العام 2013 أصبحوا كتلة فاعلة ومؤثرة في مجريات الأحداث فعلى المستوى الخارجي يعملون على الضغط من خلال نشاطهم في المنظمات الحقوقية العالمية وتواجههم بدول الجوار الليبي.

أمّا على المستوى الداخلي فمازال هؤلاء يحضون بشعبية واسعة ووعاء انتخابي كبير، ومن بين أبرز التنظيمات السياسية الممثلة لهذا التيار "الجبهة الشعبية لتحرير ليبيا" تأسيسها في 25 ديسمبر/كانون الأول 2016، في حفل حاشد في المنطقة الغربية وتشكل مناطق ورشانة وبنى وليد القواعد الشعبية لهذه الجبهة إضافة إلى البلدات والقرى المحسوبة على النظام السابق؛ ولهذه الجبهة حضور لافت في منطقة الجنوب ولاسيما في أقصى الجنوب الغربي.

المشهد الاقتصادي

تحظى ليبيا بمكانة هامة في السوق الطاقوي العالمي، حيث بلغت احتياطاتها النفطية الخام حوالي (3.5%) من احتياطي النفط العالمي الخام، وكان قد بلغ إنتاجها من النفط الخام قبل العام 2011 حوالي (1.88 مليون برميل يوميا) وما يقارب المليون برميل من الغاز الطبيعي (28.2).

شكل رقم: 05

البنية التحتية لطاقة في ليبيا

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، (US. Energy Information 2013
Administration)

شكل رقم: 06

خطوط أنابيب إنتاج النفط والغاز في ليبيا

المصدر: وزارة الاقتصاد والتجارة والاستثمار الليبية/ <http://www.ect.gov.ly> :

وكنتيجة للصراع القائم انحدرت مستويات إنتاج النفط لتبلغ في أواخر العام 2012 ما نسبته (22 ألف برميل يوميا)، والشكل التالي يوضح ذلك.

شكل رقم: 07

تراجع مستويات إنتاج النفط في ليبيا

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، (US. Energy Information 2013
Administration)

كما أدت العمليات العسكرية والقتالية في الساحة الليبية إلى تدمير البنية التحتية للمصانع والبنوك والمطارات، مما أدى إلى انكماش الاقتصاد الليبي، حيث بلغ إجمالي الناتج المحلي الكلي في أواخر العام 2001 تراجعا قدر بـ 60%، والشكل التالي يوضح ذلك.

شكل رقم: 08

آثار العمليات العسكرية على الاقتصاد الليبي

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، (US. Energy Information 2013 Administration)

جدول رقم: 01

الموانئ الرئيسية التجارية والخدماتية في ليبيا

الوظيفة التجارية الميناء

موانئ شحن النفط الخام باتجاه السوق العالمي. ميناء الحريقة، ميناء الزويتنة، ميناء البريقة،

ميناء رأس لانوف، ميناء السدرة، ميناء رأس لانوف.

موانئ تكرير الصناعات النفطية. ميناء الحريقة، ميناء البريقة، ميناء رأس لانوف،

ميناء الزاوية، ميناء أبو كماس.

موانئ التصدير واستيراد المواد الطبيعية. ميناء غسطن، ميناء مصراتة.

موانئ نقل الركاب. ميناء طرابلس، ميناء بنغازي، ميناء مصراتة،

ميناء درنة.

موانئ الصيد. ميناء زليتن، ميناء الخمس.

المصدر: حسين مسعود، الموانئ الليبية: دراسة في الجغرافيا الاقتصادية، جامعة 7 أكتوبر، ليبيا،

2008، ص 170.

كما أدى هذا الوضع الى تدهور في الميزانية العامة للدولة، وتراجعت قيمة الصادرات من 48

مليار دولار في العام 2010 الى 19.2 مليار دولار في العام 2011، وفي المقابل تراجعت قيمة

الواردات من 24.6 مليار دولار الى 14.2 مليار دولار خلال نفس الفترة، وكننتيجة لذلك تقلّص فائض الحساب الجاري من 21% الى أقل من 4.5% من إجمالي الناتج المحلي لنفس الفترة(29).29)

شكل رقم:09

تدهور الميزانية العامة والحساب الخارجي من إجمالي الناتج المحلي

المصدر: إحصائيات صندوق النقد الدولي، 2012.

شكل رقم:11

قيمة الصادرات والواردات والميزان التجاري (2012-2016)

المصدر: إحصاءات التجارة الخارجية، وزارة التخطيط الليبية : مصلحة الإحصاء والتعداد،

2016.

جدول رقم:02

التغيرات في الميزان التجاري (2006 - 2016)

المصدر: إحصاءات التجارة الخارجية، وزارة التخطيط الليبية : مصلحة الإحصاء والتعداد، 2016.

جدول رقم:03

حالة التدهور لبعض المؤشرات المالية في ليبيا

المصدر: الهيئة الليبية العامة للإحصاء، 2012.

المشهد الأمني

من أبرز مخرجات الحراك الاجتماعي في ليبيا منذ 2011 هو هشاشة وتفكك المؤسسة الأمنية والعسكرية وغياب سلطة مركزية للقرار وإدارة الشأن العام، في ظل سيادة منطق القبلية، وعموماً يمكن توصيف المشهد الأمني بالمخرجات التالية: (30)

1- انتشار المجموعات والفصائل المسلحة

تعددت المجموعات والمليشيات المسلحة في ليبيا بتعدد العشائر والقبائل والولاءات، والجدول والشكل التاليين يوضحان ذلك.

جدول رقم: 04

المجموعات الرئيسية المسلحة في ليبيا منذ 2011

الكثائب/ المجموعات النطاق الجغرافي للنشاط

مجلس الزنتان العسكري.

كثائب مصراتة.

كتيبة سوق الجمعة وسدان السويلي.

كتيبة 17 فبراير.

كتيبة درع ليبيا 1.

كتيبة أنصار الشريعة.

كتيبة شهداء أبو سليم.

غرفة عمليات ثوار ليبيا. الزنتان، طرابلس.

مصراتة.

سرت.

طرابلس.

مصراتة، الزاوية.

بنغازي، درنة.

بنغازي، درنة.

طرابلس، بنغازي.

المصدر، من إعداد الباحث اعتماداً على:

كريستوفر شيفيس و جيفري مارتيني، ليبيا بعد القذافي: عبر وتداعيات للمستقبل، مركز سياسات الدفاع والأمن الدولي، RAND، 2014. متوفر على الرابط التالي:

https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR500/RR577/RAND_RR577z1-1.arabic.pdf

شكل رقم: 12

الجماعات المسلحة المتنازعة في ليبيا

المصدر: <https://www.europarabct.com>

2- تصاعد موجات العنف المؤدي للقتل والتهجير واللجوء

دارت معارك طاحنة خلال عامي (2012 و 2013)، سواء بين الثوار ونظام القذافي أو بين القبائل المتنازعة على الحكم في ليبيا، وقد شهدت مدن مثل طرابلس وبنغازي وسرت وبنى وليد تصاعد كبير في عدد الوفيات كنتيجة لحد الصراع والقتال فيها، والشكلان التاليان يوضحان ذلك.

شكل رقم:13

تنامي الوفيات في ليبيا (من 2011 حتى 2013)

المصدر: قاعدة بيانات مواقع وأحداث الصراع المسلح، مجلة أبحاث السلام Journal of Peace Research، المجلد 47، العدد 05، 2010.

شكل رقم:14

المهاجرون الليبيون منذ 2011

المصدر: قاعدة بيانات مواقع وأحداث الصراع المسلح، مجلة أبحاث السلام، 2012.

ثانيا: تحديات إعادة الاعمار في ليبيا

تواجه عملية إعادة إعمار ليبيا جُملة من التحديات البنيوية، والمرتبطة أساساً بطبيعة وشكل النظام السياسي الجديد، وكذا مدى جاهزية القطاع العام لتقديم الخدمة العمومية، بالإضافة إلى الوضع الاقتصادي المتأزم وناهيك عن قضايا الإصلاح والحكم الراشد ودولة القانون، وعليه يُمكن إيجاز مختلف هذه التحديات كما يلي:(31)

1- طبيعة النظام السياسي الجديد:

كما رأينا سابقا في توصيف المشهد السياسي، فإن حالة الانقسام وعدم التوافق هي الصفة البارزة، وقد أشار العديد من الخبراء الى وجود بعض الفجوات التقنية تتلق بعمل وتركيبية كل من المجلس الرئاسي ومجلس الوزراء ومجلس النواب، من حيث الاختصاصات (التشريع والتنفيذ) وهو ما يُؤلّد ما يُسمى بـ "ازدواجية السلطة".

2- تدهور الوضع الخدماتي لدولة:

أدى الصراع القائم الى تدمير شبه كلي للبنية التحتية المرتبطة بقطاع الخدمات، وقد ترتب عن هذا الوضع أربع أزمات هي:

أ/ - أزمة التعليم: حيث شهدت معظم المؤسسات التربوية وحتى مؤسسات التعليم العالي توقفا شبه تام، خصوصا في المناطق والمدن الرئيسية للصراع، وحتى في المدن الأخرى الأقل تضرراً فقد تأثر نظام التعليم فيها.

ب/- أزمة الصحة: حيث يشهد الوضع الصحي تردياً متزايداً، وذلك على إثر الدمار الذي مسّ المستشفيات والمراكز الطبية، وهو ما تسبب في تزايد عدد الوفيات والمهاجرين.

ج/- أزمة الطاقة: حيث تُسيطر العديد من الجماعات المسلحة على الحقوق الرئيسية للنفط والغاز ومراكز الإمداد بالكهرباء، وفي أغلب الحالات تتعرض للتخريب والتفجير، وهو ما أدى الى العجز عن التمويل بالبنزين والمياه وغيرها.

د/- أزمة المواصلات: حيث تعرضت مختلف خطوط النقل (طرق، سكك حديدية، مطارات وموانئ...) إمّا إلى التدمير أو الإغلاق والسيطرة القسرية للجماعات المسلحة عليها، وهو ما يُعطل وصول قوافل الإغاثة والمساعدات الإنسانية.

3- تدهور الوضع الاقتصادي:

كما رأينا في توصيف المشهد الاقتصادي، فقد شهد الاقتصاد الليبي تراجعاً على مختلف المؤشرات ومنها:

- تراجع الموارد المالية للدولة.

- تفاقم العجز في احتياطي الصرف الأجنبي.

- تفاقم أزمة الدينار الليبي.

- تزايد التضخم وارتفاع الأسعار.

-تنامي الفساد المالي.

خاتمة: نحو رؤية لمقترح عملي لإعادة إعمار ليبيا في ضوء الوضع الراهن

إنّ النظرة التي انبنت عليها هذه الورقة البحثية هي نظرة " تفاؤلية " بحثت في الواقع لتتطلع لمستقبل أفضل، وذلك راجع لمجموعة من الأسباب الموضوعية منها: القناعة الراسخة لدى الليبيين بضرورة تجاوز الأزمة والعمل على بناء البلاد، وكذلك الحجم الكبير للخسائر المادية والبشرية التي خلفها هذا النزاع، وبالإضافة إلى وفرة الثروات الطبيعية في ليبيا.

وبناءً على ذلك فإن إستراتيجية إعادة إعمار ليبيا في ظل هذه الظروف تبقى مرهونة بمدى التجاوب والتوافق بين مختلف أطراف النزاع حول مجموعة من القضايا الرئيسية الضرورية لبناء السلام في ليبيا وهي:

1-التوافق بشأن حكومة وحدة وطنية تعتمد على التكنوقراط.

2-وضع أجندة وطنية لإعادة الإعمار تأخذ في الحسبان خصوصية البلد، مع ضرورة وضع ضمانات دولية للتمويل والتنفيذ.

3-تكوين لجنة عمل وزارية للإشراف ومراقبة تنفيذ سياسة إعادة الإعمار .

4-العمل على تفعيل آليات الدبلوماسية الاقتصادية.

5-تفعيل العدالة الاجتماعية ودعم الاقتصاد التضامني.

6-ترشيد الإنفاق العام والبحث عن موارد جديدة للطاقة.

7-دعم الاتصال والتطوير المؤسسي.

8-مكافحة الفساد وتعميم الشفافية ونظام المحاسبة.

9-دعم مراكز الأبحاث والدراسات من أجل القيام بأبحاث تحليلية للواقع وإستشرافية للمستقبل.

وختاماً، فإنه وجب القول أنه لابد من توافر عنصر الإرادة السياسية وحُب الوطن والاعتماد على الذات والعمل الدائم على إرساء معالم الديمقراطية من أجل مستقبل أفضل .

المراجع والإحالات:

(1)- "L'interdisciplinarité" est l'interaction existant entre deux ou plusieurs disciplines, qui peut aller de la simple communication des idées jusqu' à l'intégration mutuelle des concepts directeurs de l'épistémologie, de la terminologie, de la méthodologie, des procédés, des données et de l'orientation de la recherche et de l'enseignement s'y rapportant. Pour plus Voir : Michaud, L'interdisciplinarité problèmes d'enseignement et de recherche dans les université, Publication de L'OCDE, Paris, 1972, p 23-24.

(2)- Michael Dojle, Building peace ; challenge and strategies after civil war, centre of international stuatis, prince ton university,1999, p17.

(3)- Jacob S.Kreilkamp, UN Post conflict Reconstruction, London ,p521.

(4)- 4)) For an overview of the view the African Union has established on the subject, see:

African Union, Executive Council, "Report on post-conflict reconstruction and development policy development, the ninth regular session, Banjul, Gambia, available at the following link:<http://www.peaceau.org/uploads/ex-cl-274-ix-a.pdf>

(5)- Boulcler ; tynne Rirner ,The new UN Peace Keeping Building peace in world of conflicts after world ,p42.

(6)- Post-Conflict Reconstruction Framework at Tokyo: Japanese International Cooperation Agency,2002. 13August 2004,p 12

(7)- Amarthia Sen, Development AS freedom, New York, OXFORD UNIVERSITY PRESS, 1999, p63.

(8)- Lt,General John Snaderson,;Former Force Commander of UNTAC,BUILDER , pp 46-52.

(9)- Ibid. p 54.

(10)- Gareth Evans, Cooperation of peace: the global agenda for the 1990 and beyond, Allen and uwin ,1993,p 28.

(11)- Ibid. p32.

(12)- Sorensen Bridgitte; The Post-Conflict Reconstruction: Issues and Sources. Geneva: UNRISD War-torn Societies Project,1998, p21.

(13)- Women, Men, and Development. Washington, DC: United States Agency for International Development, n.d. 27 August 2018; <http://www.usaid.gov/our_work/cross-cutting_programs/wid/

(14)- Abdela lesley. "Kosovo: Missed Opportunities, Lessons for the Future.", Development in Practice 13/2&3, Oxford: Oxfam, 2004, p51.

(15)- Collier P. & R. Reinikka. "Reconstruction and Liberalisation: An Overview" in Reinikka, R and P. Collier (Eds.) Ugandan Recovery: The Role of Farms, Firms and Government. Washington, DC: World Bank: 2000: pp 15-44.

(16)- Collier, P. et al; Breaking the Conflict Trap: Civil War and Development Policy. Oxford: Oxford University Press. 2003,p09.

(17)- Buyck, B; Technical Assistance as a Delivery Mechanism for Institutional Development. World Bank, 1989, p12.

(18)- Vernon & Ruttan; Unites Staes Policy Towards The Multilateral Development Banks,Policy studies Jourlan,V 23, march 1995,p 63.

(19)- Krishna Kumar, “The Nature and Focus of International Assistance for Rebuilding War-Torn Societies”, in K. Kumar (ed), *Rebuilding Societies After Civil War. Critical Roles For International Assistance*, (Boulder, 1997), p 40.

(20)- Tim Allen, “A World at War”, in Tim Allen and Alan Thomas (eds), *Poverty and Development Into the 21st Century*, Oxford University Press, 2000, pp22-23.

(21)- NGOs in Politics, Situation (as per official data), United Nations, Department of Public Information, New York ,in March 2000,p42.

- (22)For more on ECOWAS activities in West Africa, see:Olawale Ismal, “The Dynamics of Post-Conflict Reconstruction and Peace Building in West Africa: Between Change and Stability” Discussion Paper 41. The Nordic Africa Institute. 2008.

(23)- Robert Keohane; *International Institutions and State Power: Essays in International Relations Theory*,1999. p 40.

(24)- John Ralston Saul ;*The Collapse of Globalism and the Reinvention of the World*, Atlantic Book, London, 2005,p32.

(25)- Michael Pugh « the political economy of recantation a critical theory perspective , 2005, copy right international journal of peace studies, vol 10,n°2, p.p22 – 42.

- (26)Ahmed Ali Al-Atrash, *The Political and Security Landscape in Libya: An Analytical and Forward-Looking Vision*, Libyan Organization for Policies and Strategies, Tripoli, 2015, p. 21.

- (27)For more on this agreement, see:

The reality of the political agreement in Libya between what is hoped and possible, the Libyan Organization for Policies and Strategies, is available at the following link:<http://loopsresearch.org/media/images/photowsabe7uvy4.pdf>

- (28)Foreign Trade Statistics Report, Libyan Ministry of Planning: Statistics and Census Authority, 2011, p. 03.

- (29)Ibid., P. 08.

- (30)Christopher Shavis and Jeffrey Martini, Libya after Gaddafi: Through and Implications for the Future, Center for Defense and International Security Policy, RAND, 2014, pp. 16-17. Available at the following link:https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR500/RR577/RAND_RR577z1-1.arabic.pdf

- (28)Foreign Trade Statistics Report, Libyan Ministry of Planning: Statistics and Census Authority, 2011, p. 03.

- (29)Ibid., P. 08.

- (31)Tawfiq Al-Madani, Tunisia ... Libya: Between Struggle Democratic Transition and Terrorism, 1st edition, Atlantic Publishing House, Tunis, 2015, pp. 261-274.